لجنة شؤون المرأة والأسرة ناقشت عددا من المواضيع تخص حق المرأة في الرعاية الإسكانية

بوشهري : 1100 وحدة سكنية للمتزوجات من غير كويتي خلال عامين

■ سنقدم رؤيتنا بشأن تعديل قانون الإسكان فيما يخص المرأة خلال شهر

لجنة شئون المرأة والأسرة

حنان بوشهري

ناقشت لجنة شؤون المرأة والأسرة في اجتماعها أمس عددا من المواضيع تخص حق المرأة في الرعاية الإسكانية والقرض الإسكاني الخاص بالمرأة الكويتية سواء المتزوجة من غير كويتي أو الأرملة والمطلقة.

كما ناقشت اللجنة بحضور وزيرة الدولة للإسكان د.جنان بوشهري والمدير العام لبنك الائتمان صلاح المضف تعديل قانون الرعاية السكنية والمرسوم بقانون الذي يوفر الرعاية لهذه الفئات.

وقال مقرر اللجنة النائب صالح عاشور في تصريح بمجلس الأمة إنه تم بحث قضية إسكان المرأة من جميع جوانبها وتم طرح أفكار جديدة وحلول مبتكرة وسوف تستمر الاجتماعات لبحث هذه الأفكار مشيرا إلى تحديد موعد لاجتماع مقبل في بداية شهر مارس المقبل لبحث تفعيل ما تم تداوله في اللجنة.

عاشور : طرحنا أفكار جديدة وحلولا مبتكرة وأتوقع انفراجة في قضية الإسكان الفترة المقبلة

ولفت إلى أن اللجنة ناقشت وزيرة الدولة للإسكان في المشاريع الإسكانية التي تخص المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي وهو مشروع في مدينة صباح الأحمد يضم أكثر من 2000 وحدة سكنية.

وذكر أنه في المرحلة الأولى سيتم طرح 1100 شقة خلال العامين المقبلين بمواصفات راقية مشيرا إلى أن اللجنة مستمرة في التنسيق والمشاورة مع وزارة الإسكان بشأن تعديل قانون الإسكان لسنة 2011 والمرسوم رقم 324 الخاص بإسكان المرأة لتحقيق انفراجة في قضية إسكان المرأة.

من جهتها أعلنت وزيرة الدولة لشؤون الإسكان د.جنان بوشهري عن مشروع سيطرح قبل نهاية السنة المالية لتوفير 1100 شقة في مدينة صباح الأحمد بقيمة إيجارية مخفضة للفئات المستحقة من النساء الكويتيات اللاتي لم يحصلن على الرعاية الإسكانية.

وأوضحت أن ما سيطرح من المشروع هو المرحلة الأولى منه وتصل مدة التنفيذ إلى عامين مبينة أن المشروع كاملا يحتوي على 2300 شقة.

وأضافت بوشهري في تصريحات بمجلس الأمة عقب حضورها اجتماع لجنة المرأة والأسرة البرلمانية أنه تمت مناقشة مواضيع تخص حق المرأة في الرعاية الإسكانية والقرض الإسكاني الخاص بالمرأة الكويتية سواء المتزوجة من غير كويتي أو الأرملة أو المطلقة.

وذكرت أنه تمت مناقشة القانون الذي يوفر الرعاية لهذه الفئات وتوضيح الأسباب التي حالت دون تمتع الكثير من النساء بالرعاية السكنية أو القرض الإسكاني المخصص لها.

وأوضحت أنه تم إطلاع أعضاء اللجنة على الإحصاءات المتوافرة لدينا والموجودة في بنك الائتمان كما اطلعوا على آخر المشاريع لدى الوزارة والمخصصة لهذه الفئة. وأشارت إلى أن اللجنة كلفت الوزارة بتقديم رؤيتها وملاحظاتها بشأن تعديل قانون الإسكان وسيتم تقديم الرؤية خلال شهر من الآن

من دون اشتراط الطلاق أو الترمل

عسكر يقترح منح الكويتيات المتزوجات من غير كويتي قروضا إسكانية

أعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه اقتراحا بقانون بتعديل المادة (28 مكررا) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية بإضافة شريحة الكويتيات المتزوجات من غير كويتي إلى فئتي الأرامل والمطلقات، بمنحهن قروضا إسكانية من بنك الائتمان على سبيل الاستثناء.

وجاءت مواد الاقتراح بقانون على النحو الآتي:

المادة الأولى

يُستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (28 مكررا) من القانون رقم (47) لسنة 1993 المشار إليه النص التالي:

" استثناء من أحكام المادة السابقة ومع عدم الإخلال بالشروط الواجب توافرها فيمن يستحق القرض الإسكاني، يقدم بنك الائتمان الكويتي قروضا بلا فوائد وبما لا يجاوز قيمة القرض المنصوص عليه في المادة المذكورة بغرض توفير السكن الملائم إلى كل من المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي والمرأة الكويتية المطلقة طلاقا بائنا والمرأة الكويتية الأرملة، ولأي منهم أولاد، إذا لم تتوافر فيهن شروط الأسرة المستحقة للرعاية السكنية، وفقا لأحكام هذا القانون، وبشرط ألا تكون أي منهن متمتعة بحق السكن ما لم تتنازل عن هذا الحق ".

المادة الثانية

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة الثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على النحو التالي:

نصت المادة (28 مكرراً) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، على أنه يجوز على سبيل الاستثناء من القاعدة العامة، منح قروض إسكانية من بنك الائتمان الكويتي بلا فوائد إلى كل من المرأة الكويتية المطلقة طلاقا بائنا أو الأرملة إذا كان لها أولاد، في حالة عدم توافر شروط الأسرة المستحقة للرعاية السكنية وفقا لأحكام القانون.

ولقد أضيفت المادة (28 مكرراً) للقانون بموجب القانون رقم (2) لسنة 2011 لمعالجة حالات شرائح معينة في المجتمع الكويتي، وتحديداً الأرامل والمطلقات مراعاة للظروف الاجتماعية المتعلقة بهن والمتمثلة في غياب الزوج إما بسبب الوفاة أو الطلاق.

ولقد رئي التقدم بهذا الاقتراح بقانون لسد ثغرة في قانون الرعاية السكنية وذلك بالنص على شريحة ثالثة تتمثل في النساء الكويتيات المتزوجات من غير كويتي من دون اشتراط الطلاق أو الترمل، وكما هو معلوم فإن الكثير من الموظفات الكويتيات متزوجات من أزواج خليجيين ونسبة لقصور القانون فإن هذه الفئة تعاني معاناة قاسية من غلاء أسعار المساكن والإيجارات ويجدن صعوبة في الحصول على سكن مناسب وبسعر ملائم وفي حدود قدرتهن وقدرات أزواجهن، إلا إذا حصلن على قروض من بنك الائتمان أسوة بالكويتيات المتزوجات من كويتيين في الرعاية السكنية لأكثر من عشرين عاما.

في نجاح جديد يضاف إلى إنجازاتها بهذا المجال

فهاد يشيد بتقدم ترتيب الكويت في مؤشر تصنيف الأداء البيئي العالمي

عبدالله فهاد

أشاد عضو لجنة البيئة البرلمانية النائب عبدالله فهاد بتقدم ترتيب الكويت إلى المرتبة 52 في مؤشر تصنيف الأداء البيئي العالمي الصادر عن مركز البيئة التابع لجامعة ييل الأمريكية.

وأوضح فهاد في تصريح صحافي أن الكويت سجلت بهذا التقديم في التصنيف نجاحا جديدا يضاف إلى نجاحاتها في مجال البيئة مبينا أن التصنيف الجديد يعتبر قفزة نوعية فيما يخص الأداء البيئي العالمي.

وأشاد بأداء وجهود مدير الهيئة العامة للبيئة ونوابه التي أسفرت عن هذه النتيجة حيث كانت الكويت في السابق تحتل المرتبة 61 من مجموعة 180 دولة خاضعة للتقييم بعد أن كان تصنيفها بالمركز 113 في عام 2016.

وأضاف أن تصنيفها وفقا لدول مجلس التعاون الخليجي جاء في المركز الثاني بعد دولة قطر.

وأكد أن لجنة البيئة البرلمانية سوف تستمر في جهودها بالتعاون مع الهيئة العامة للبيئة وبقية الجهات المعنية بالمحافظة على البيئة وتطبيق القوانين واللوائح الخاصة بحمايتها.

وأشار فهاد إلى أن لجنة البيئة البرلمانية بصدد مناقشة العديد من المواضيع التي من شأنها مساعدة الجهات الحكومية المعنية على أداء دورها في المحافظة على البيئة وهو ما من شأنه تحسين مركز الكويت بشكل مستمر في السنوات المقبلة.

وبين أن أبرز المواضيع على جدول أعمال اللجنة هو بحث أحدث الآليات والأجهزة لقياس درجات التلوث وتحديد أنواعه ومصادره إضافة إلى تشجيع الدراسات والبحوث لبحث المشاكل البيئية وتطوير بيئة جون الكويت وإغلاق مناهل الصرف الصحي كافة فيه.

مطالبا بأن يتم اعتماد جميع الأسلحة العسكرية عن طريق اللجنة المختصة بوزارة الدفاع

العتيبي يحذر من شراء مدرعات وعربات للجيش من دون اختبار كفاءتها

حذر النائب خالد العتيبي من إبرام وزارة الدفاع صفقة مع شركة أمريكية لشراء مدرعات وعربات للجيش من دون إجراء اختبار كفاءتها، مطالبا بأن يتم اعتماد جميع الأسلحة العسكرية عن طريق اللجنة المختصة بوزارة الدفاع.

وتساءل العتيبي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن تلك المدرعات استخدمها الجيش السعودي في حرب اليمن وأثبتت فشلها فعلى أي أساس تريد وزارة الدفاع التعاقد مع هذه الشركة؟

وذكر العتيبي أنه في دور الانعقاد السابق كانت هناك نية للتعاقد مع شركة رينوت الفرنسية للمدرعات وقامت مجموعة من النواب بالتواصل مع وزير الدفاع السابق وأبلغته أن هذه الشركة تكبدت خسائر وعليها ديون وتم عرضها للبيع.

وبين أن وزير الدفاع السابق تفاعل مع الموضوع وأوقف تلك الصفقة، ثم قامت حكومة فرنسا بالتبرع بهذه المدرعات وعددها ٣٠٠ مدرعة الى الحكومة المصرية.

واستغرب العتيبي أن التاجر الوسيط هو نفسه مع الشركتين، مشددا على ضرورة أن يقوم وزير الدفاع ببحث هذه القضية بشكل دقيق مع اللجنة المختصة في الوزارة.

وذكر أنه تحدث شخصيا مع وزير الدفاع الحالي في تلك القضية وأوضح له دعمه لتسليح الجيش بأفضل المعدات على أن يتم ذلك عبر القنوات الرسمية ومن خلال الشركة المتخصصة بعد إجراء جميع الفحوصات والاختبارات اللازمة.

وأكد أنه على استعداد لتقديم كل ما لديه من معلومات إلى وزير الدفاع عن الأسماء التي تحاول تمرير الصفقة والتي حاولت سابقا تمرير صفقة الشركة الفرنسية، محملا الوزير المسؤولية السياسية في تلك القضية.

خالد العتيبي

وأضاف العتيبي أن هناك عقودا عديدة وصفقات من خلال علاقات الكويت مع دول عدة ولكن يجب أن نتأكد أن هذه الصفقات تخدم الجيش الكويتي أم لا.

وقال إن " تمرير هذه الصفقات يعتبر تعديا على حساب المال العام ونحن مؤتمنون على هذا الأمر، ولن نقف مكتوفي الأيدي ونحن نشاهد تمرير مثل هذه الصفقات، ولن نتقاعس في حماية المال العام.

وفي هذا الإطار وجه العتيبي سؤالا برلمانيا إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح عن رغبة وزارة الدفاع في التعاقد مع شركة (اوشكوش) الأمريكية لشراء عدد من العربات والمدرعات العسكرية للجيش الكويتي وما إذا كانت تجربة هذه المدرعات تمت أم لا.

ونص السؤال على ما يلي:

نمى الى علمي رغبة وزارة الدفاع في التعاقد مع شركة Oshkosh (اوشكوش) الأمريكية لشراء عدد من العربات والمدرعات العسكرية للجيش الكويتي.

لذا يرجى التفضل بالإجابة عن الأسئلة التالية:

1. هل تمت تجربة مدرعة الـ ٤×٤ في الكويت من قبل لجنة وزارة الدفاع المختصة في فحص المدرعات؟ مع تزويدي بتاريخ التجربة ونتائجها.

٢. هل المدرعة ٤×٤ مطابقة لشروط ومواصفات (sow) التي قامت بوضعها اللجنة المختصة في فحص المدرعات في الجيش الكويتي؟

٣. هل توجد عيوب مصنعية في المدرعة خاصة ما قيل عن أن غطاء الماكينة غير مصفح، الأمر الذي يؤثر على عملها وعدم أدائها المهام في حالة إصابتها بأي طلق ناري؟

٤. يرجى تزويدي بجميع المراسلات التي تمت بين وزارة الدفاع الكويتية وشركة Oshkosh الأمريكية المتعلقة بإجراءات الاختبارات التي تمت في الكويت؟

٥. هل نص التعاقد بين الوزارة وشركة Oshkosh على وجود وسطاء أو شركات لهم حق تلقي عمولات بنسب محددة في حال تمت الصفقة

طالب تزويده بعدد الموظفين وبنظام البصمة الخاصة بهم

عاشور يسأل الروضان عن آلية عمل الهيئة العامة للشباب وهيكلها الوظيفي

صالح عاشور

أعلن النائب صالح عاشور توجيهه سؤالا برلمانيا إلى وزير التجارة والصناعة، وزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان عن آلية عمل الهيئة العامة للشباب وهيكلها الوظيفي.

وجاء في نص السؤال ما يأتي:

1 -ما الهيكل الوظيفي الخاص بالهيئة العامة للشباب ؟ وإن لم يوجد فما أسباب تأخره؟ وفي حال وجوده يرجى تزويدنا بمحاضر الموافقات والاجتماعات لإقراره.

2 - يرجى تزويدنا بعدد الموظفين في الهيئة العامة للشباب و تزويدنا بنظام البصمة الخاصة بهم حسب قرار ديوان الخدمة.

3 - هل تمت الاستعانة بموظفي وزارة الدولة لشؤون الشباب للعمل في الهيئة ؟ وهل تم تحويلهم إلى الهيئة أم لا؟ وفي حال الإجابة بلا يرجى تزويدنا بأسباب عدم تحويلهم إلى الآن مع تزويدنا بنظام البصمة الخاص بهم.

4 - ما الممارسات التي تم طرحها منذ انطلاق الهيئة العامة للشباب إلى تاريخ السؤال؟ مع تزويدنا بمحاضر اجتماعات للشركات وأسباب طرح هذه الممارسات وأسباب الترسية على الشركات.

5 -ما المناقصات التي تم طرحها منذ انطلاق الهيئة العامة للشباب إلى تاريخ السؤال؟ مع تزويدنا بمحاضر اجتماعات للشركات وأسباب طرح هذه المناقصات وأسباب الترسية على الشركات.

6 -كم عدد المستشارين في الهيئة العامة للشباب وطبيعة عمل كل مستشار؟ مع تزويدنا بالسير الذاتية لكل مستشار.

7 -ما المواقع التابعة للهيئة العامة للشباب والمرافق التي تم تأجيرها؟ مع تزويدنا بنسخة من العقود والمستفيدين من هذه المرافق.

8 -كم عدد المستفيدين من المراكز الشبابية التابعة للهيئة والبرامج التي تقوم بها المراكز؟

9 - ما أسباب اختيار المدير العام للهيئة العامة للشباب؟ مع تزويدنا بالسيرة الذاتية له والتدرج الوظيفي وشهاداته المعتمدة وشهادات الخبرة في كل جهة تم العمل بها والتقييم الخاص به.

10 -كم عدد الحملات الإعلامية و الإعلانية التي تم تنفيذها منذ تأسيس الهيئة إلى تاريخ السؤال؟ وما الاستفادة من هذه الحملات؟ وما العائد الذي تم الحصول عليه بعد هذه الحملات على المجتمع الشبابي؟

11 -كيف يتم دعم المبادرات الشبابية في الهيئة العامة للشباب؟ وعلى أي لائحة و بند يتم الدعم؟ مع تزويدنا بأسماء المبادرات التي تم دعمها ماديا أو لوجستيا أو إعلاميا؟

12 -أحد القياديين في وزارة الدولة لشؤون الشباب سابقا والآن في الهيئة العامة للشباب له علاقة مع شركة الربيع الدائم للمقاولات الزراعية، وعليه يرجى تزويدنا بما يثبت خروج القيادي من الشركة وفي أي فترة تم خروجه من الشركة مع تزويدنا بالأوراق المعتمدة والدالة على ذلك.

طالب تزويده بالعقود الحكومية التي أبرمت من خلال التعاقد بالأمر المباشر معها

السبيعي يسأل وزير المالية عن أعمال الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا

أعلن النائب الحميدي السبيعي توجيهه سؤالا برلمانيا إلى وزير المالية د. نايف الحجرف في شأن الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا والتابعة للهيئة العامة للاستثمار.

وطالب السبيعي إفادته وتزويده بالآتي:

1 - يرجى تزويدنا بالعقود الحكومية التي أبرمت من خلال التعاقد بالأمر المباشر مع الشركة وأرقام تلك العقود وقيمتها المالية والجهات التي تم التعاقد معها.

2 -ما الأسباب الموجبة للتعاقد بالأمر المباشر مع الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا؟ ولماذا لم يتم طرح المشاريع المتعاقد عليها بمناقصات عامة مفتوحة للتنافس والحصول على أفضل الأسعار؟

3 - هل يفتقر السوق المحلي للشركات ذات الخبرات والقدرة على تنفيذ تلك المشاريع المتعاقد عليها؟

4 - وحسب عقد تأسيسها في المادة 5 يرجى توضيح الجهود التي قامت بها الشركة والتي تم من خلالها نقل التكنولوجيا المتقدمة لدولة الكويت. وما الأعمال والمشاريع التي قامت بها الشركة للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وما العائدات من ذلك وما حجم الخسائر منذ بداية التأسيس؟

5 - هل قامت الشركة بالاستحواذ على شركات محلية متخصصة بالتقنيات المميزة؟ يرجى تزويدنا بأسباب هذا الاستحواذ والقيمة المضافة للشركات المملوكة وتزويدنا بأسماء تلك الشركات ونسبة الاستحواذ عليها ومبالغ الاستحواذ المدفوعة. وما أسماء مساهمي ومالكي تلك الشركات والكيفية التي تم من خلالها تقييم تلك الشركات قبل الاستحواذ عليها أو على جزء منها؟ وهل تخضع هذه الشركات لرقابة ديوان المحاسبة؟

الحميدي السبيعي

6 - ما خطط الشركة التي حققت الدور المرسوم لها لتوظيف العمالة الوطنية وتأهيل هذه العمالة بالتقنيات المختلفة؟ مع إرفاق أعداد العمالة الوطنية التي تم تعيينها مقارنة بأعداد العمالة الوافدة وتخصصاتهم وأدوارهم ونسخة من شهاداتهم.

7 - كم عدد الشركات التي تم التعاقد معها بالباطن لتنفيذ أعمال خاصة بالمشروعات والعقود التي أبرمتها الشركة؟ يرجى تزويدنا بكافة العقود بالباطن وقيمتها ومبررات اختيار تلك الشركات للتعاقد بالباطن دون غيرها.

8 - لماذا لم تقم الشركة بطرح مناقصات عامة بالجريدة الرسمية لاختيار المقاولين من الباطن؟

9 - يرجى تزويدنا بأسماء الشركات الاستشارية، أو المسؤولين عن التفاوض مع المقاولين بالباطن من قبل الشركة وخبرتهم بهذا الخصوص والمعايير التي تم من خلالها اختيار تلك الشركات للتعاقد بالباطن؟

10 - هل تشمل أهداف الشركة المشاركة بالمشاريع الحكومية والمناقصات العامة والمنافسة مع الشركات المحلية؟ وكيف يتم ذلك بالمخالفة لتوجه الدولة بخصوص تخفيف الأعباء الحكومية بدعم مشاركة القطاع الخاص؟